ورقة حقائق

تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا
الملف التعريفي لمحافظة الحسكة

آب/أغسطس 2026 | سوريا

الرسائل الرئيسية

- تمثل عملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة مع الحكومة خطوة مهمة نحو التعافي والاستقرار، إلا أن التقدم المحرز لا يزال بطيئًا وغير متكافئ وهشًا.
- لا تزال الفجوات المستمرة في الخدمات الأساسية تشكل عاملًا رئيسيًا في تفاقم الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك ارتفاع مستويات انعدام الأمن المائي، وضعف الوصول إلى الكهرباء، وتردّي ظروف التعلّم، ومحدودية القدرة الاستيعابية لخدمات الرعاية الصحية العامة.
- في الوقت نفسه، ما تزال الضغوط الاقتصادية ومخاطر الحماية مرتفعة، مع تزايد الاعتماد على الاقتراض، وتراجع مصادر الدخل المستدامة، وارتفاع التهديدات الأمنية، واستمرار مخاوف الحماية التي تؤثر على النساء والفتيات والسكان النازحين في ظل هشاشة عملية الدمج الحكومي.
- ينبغي أن تُستكمل المساعدات الإنسانية بجهود طويلة الأمد تهدف إلى استعادة الخدمات العامة، وتعزيز حماية المدنيين، ودعم الحلول الدائمة للنازحين والمتضررين، وضمان عودة آمنة وكريمة ومستدامة للسكان..

السياق والمبررات

في 30 كانون الثاني 2026، توصلت الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا (DAANES) وحكومة الجمهورية العربية السورية إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وبدأتا عملية رسمية لدمج هياكل الحوكمة والإدارة في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة، بالإضافة إلى منطقة عين العرب (كوباني) التابعة لمحافظة حلب.

تمثّل الهدف الرئيسي من تحديث احتياجات شمال شرق سوريا في تحديد أي تغيّرات جوهرية في الاحتياجات الإنسانية ومستويات الهشاشة لدى السكان في أعقاب هذا التحول السياقي الكبير في المنطقة، وذلك بالاستناد إلى بيانات ملف الاحتياجات في سوريا لشهر تشرين الأول 2025 باعتبارها خط الأساس للمقارنة.

كما يتناول التحليل الفروقات في أنماط الهشاشة والاحتياج بين مختلف الفئات السكانية وبين النواحي والمناطق الفرعية، بهدف دعم استهداف التدخلات الإنسانية بشكل قائم على الأدلة وتعزيز تحديد الأولويات على مستوى المناطق الجغرافية بصورة أكثر فعالية..

نظرة عامة على التقييم

يُعد تحديث احتياجات شمال شرق سوريا تقييمًا شاملًا ومتعدد القطاعات تم تطويره بالتشاور مع مختلف القطاعات الإنسانية.

شمل التقييم مسح 1,251 أسرة في 152 مجتمعًا محليًا ضمن 15 ناحية في محافظة الحسكة. وقد جُمعت البيانات خلال الفترة الممتدة من 10 أيار إلى 3 حزيران 2026 باستخدام منهجية معاينة طبقية من مرحلتين.

أتاحت هذه المنهجية إنتاج تقديرات تمثيلية على مستوى النواحي، كما ضمنت تمثيلًا مناسبًا للفئات السكانية الرئيسية على مستوى المحافظة، بما في ذلك المقيمون، والنازحون داخليًا، والعائدون، والعائدون من اللجوء، وذلك بمستوى ثقة 90% وهامش خطأ 10%.

يرجى الرجوع إلى قسم نظرة عامة على المنهجية والقيود للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

أهم 3 احتياجات ذات أولوية تم الإبلاغ عنها, حسب نسبة الأسر (%)

30%	45%	72%
المياه	الغذاء	سبل العيش

الخريطة 1: نطاق التقييم

الصورة: الحسكة، سوريا، REACH 2026.

REACH Informing more effective humanitarian action

النزوح والعودة

سجّلت محافظة الحسكة أدنى نسب للعائدين (5%) والعائدين من اللجوء (6%) بين محافظات شمال شرق سوريا الثلاث، في حين شكّل المقيمون 63% من الأسر. كما كانت أسرة واحدة من كل أربع أسر نازحة داخليًا، وكان أكثر من نصف هذه الأسر قد نزح من مناطق أخرى داخل محافظة الحسكة نفسها.

تركّز النازحون داخليًا بشكل خاص في العريشة (47%) ومدينة الحسكة (45%)، بينما سجّلت الشدادي أعلى نسبة من العائدين، حيث بلغت 51%.

وظلت نوايا العودة بين النازحين الداخليين منخفضة نسبيًا؛ إذ أفادت 64% من الأسر النازحة بأنها تعتزم البقاء في مواقع إقامتها الحالية خلال الأشهر الثلاثة التالية لجمع البيانات، في حين أعربت 13% فقط عن نيتها العودة إلى مناطقها الأصلية. كما بقيت 17% من الأسر غير حاسمة بشأن قرارها، ما يعكس استمرار حالة عدم اليقين المحيطة بالعودة في ظل هشاشة اتفاق وقف إطلاق النار واستمرار عملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة.

وكانت نقص المساكن (60%) ومحدودية فرص العمل (52%) من أكثر العوائق التي ذُكرت أمام العودة.

كما أسهمت مخاوف الحماية وقضايا السكن والأراضي والممتلكات (HLP) في الحد من فرص العودة. فقد أبلغ النازحون في الحسكة عن انعدام الأمن (40%) والخوف من الاعتقال (35%) كعائقين أمام العودة بمعدلات أعلى مقارنة بالمحافظات الأخرى. كذلك أفادت 20% من الأسر النازحة بأن منازلها في مناطقها الأصلية مشغولة من قبل آخرين دون موافقتها.

وتسلّط هذه النتائج مجتمعة الضوء على استمرار هشاشة الأوضاع، والحاجة إلى دعم الحلول الدائمة للنازحين الداخليين الذين يختارون البقاء في أماكن إقامتهم الحالية، مع ضمان أن تتم أي عمليات عودة بشكل طوعي وآمن وكريم.

خصائص الفئات السكانية، كنسبة مئوية من الأسر

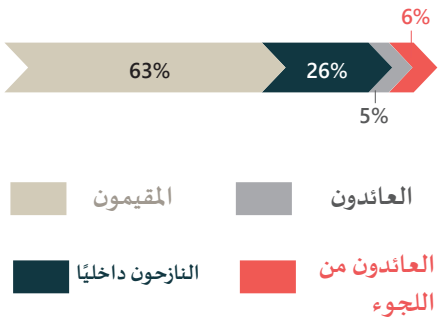

29% من الأسر النازحة داخليًا في محافظة الحسكة بأن منازلها في مناطقها الأصلية كانت مشغولة من قبل آخرين دون موافقتها.

المياه والإصحاح والنظافة الصحية (WASH).

الخريطة 2: انعدام الأمن المائي (HWISE-4)

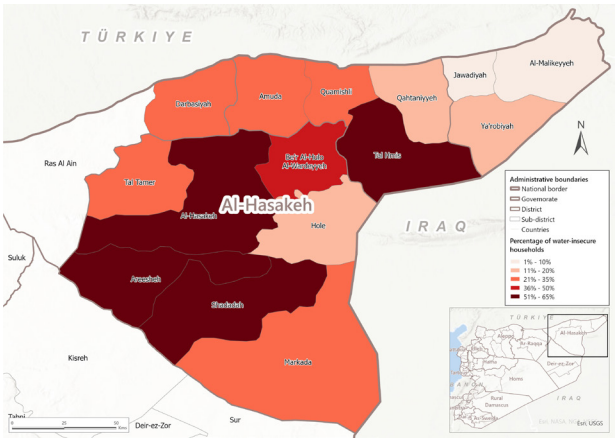

سجّلت محافظة الحسكة أعلى مستوى من انعدام الأمن المائي على مستوى الأسر في شمال شرق سوريا، حيث بلغت النسبة 34%. وكانت الأوضاع أكثر حدة في مدينة الحسكة والعريشة وتل حميس، حيث عانت أكثر من نصف الأسر من انعدام الأمن المائي.

وظل الاعتماد على نقل المياه بالصهاريج واسع النطاق، إذ أفادت 41% من الأسر بأنها تعتمد عليه كمصدرها الرئيسي لمياه الشرب. ومع ارتفاع أسعار المياه بنحو 40% منذ شهر شباط ، فرض هذا الاعتماد المتزايد أعباءً مالية إضافية على الأسر.

كما تأثر العائدون من اللجوء بشكل غير متناسب بانعدام الأمن المائي، حيث بلغت النسبة بينهم 47%، مما يشير إلى استمرار التفاوت في فرص الوصول إلى خدمات المياه داخل المحافظة.

ومع ذلك، توجد مؤشرات تدعو إلى التفاؤل الحذر، إذ يُتوقع أن تسهم إعادة تشغيل محطة مياه علوك في استعادة خدمات المياه عبر الشبكة العامة في بعض المناطق الأكثر تضررًا. وفي حال استدامة هذا التحسن، فإن تعزيز الوصول إلى شبكة المياه قد يساهم بشكل كبير في الحد من انعدام الأمن المائي وتخفيف الأعباء المالية المرتبطة بشراء المياه.

التعليم

ظلت مؤشرات التعليم في محافظة الحسكة تواجه تحديات كبيرة خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول 2025 وأيار 2026. فقد بقيت معدلات الالتحاق بالمدارس مستقرة إلى حد كبير، مع تسجيل انخفاض طفيف من 68% إلى 66%.

في المقابل، شهدت ظروف التعلّم تحسنًا أكثر وضوحًا، حيث ارتفعت نسبة الأسر التي أفادت بأن الأطفال يدرسون في ظروف تعليمية مقبولة من 12% فقط إلى 36%. ومع ذلك، ظلت أوضاع التعلّم متفاوتة بشكل كبير بين مختلف أنحاء المحافظة.

وبرز تباين واضح بين شمال المحافظة وجنوبها، حيث سُجّلت ظروف تعليمية أفضل بكثير في ناحيتي الدرباسية (73%) وعامودا (69%) في الشمال، مقارنةً بـ العريشة (0%) ومركدة (10%) في الجنوب.

وعكست العوائق التي تواجه التعليم كلاً من الظروف المعيشية للأسر والتحديات الأوسع في البيئة التشغيلية. وكانت الأسر في الحسكة أكثر ميلًا من الأسر في المحافظات الأخرى إلى اعتبار التعليم غير أولوية (10%)، بينما أفادت 38% من الأسر بأن التكلفة المالية تمثل عائقًا أمام التعليم.

كما كانت معدلات الالتحاق أقل بين النازحين داخليًا (57%) والعائدين (63%)، مما يسلّط الضوء على استمرار أوجه التفاوت في فرص الوصول إلى التعليم بين مختلف الفئات السكانية.

66% من الأسر في محافظة الحسكة كانت جميع الأطفال في سن الدراسة لديها ملتحقين بالمدرسة خلال العام الدراسي 2025-2026.

النواحي التي سُجّلت فيها أدنى مستويات ظروف التعلّم المقبولة، كنسبة مئوية من الأسر

الناحية	النسبة المئوية للأسر
العريشة	0%
تل حميس	9%
مركدة	10%

REACH Informing more effective humanitarian action

استمرت خدمات التعليم في مواجهة اضطرابات وتحديات في ظل انعدام الاستقرار وحالة عدم اليقين المرتبطة بعملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة. فقد أفادت أكثر من ربع الأسر (26%) بتعرض المدارس للإغلاق بسبب الأحداث المرتبطة بالنزاع خلال الفترة الأولى من عام 2026.
كما استمر وجود نظامين تعليميين متوازيين يعملان تحت إشراف الإدارتين المختلفتين في تعقيد عملية تقديم الخدمات التعليمية وإدارتها.
ومن المتوقع أن تسهم الخطط الرامية إلى اعتماد منهاج موحد ودمج النظام التعليمي قبل بداية العام الدراسي 2027-2026 في معالجة بعض هذه التحديات. ومع ذلك، وفي ظل استمرار ضعف ظروف التعلّم واستمرار الاضطرابات المرتبطة بانعدام الأمن، ستظل الدعمات الإنسانية لقطاع التعليم، ولا سيما تدخلات التعليم في حالات الطوارئ (EiE)، ضرورية لضمان استمرار وصول الأطفال إلى التعليم بشكل آمن ومنتظم، إلى حين استكمال عملية دمج النظام التعليمي وتعافيه.

الكهرباء

على غرار وضع الوصول إلى المياه، بقيت محافظة الحسكة الأقل اتصالًا بشبكة الكهرباء بين محافظات شمال شرق سوريا. فقد أفادت 22% فقط من الأسر بأنها تعتمد على الشبكة الكهربائية الرئيسية كمصدر للكهرباء، في حين اعتمد ثلثا الأسر تقريبًا (67%) بشكل أساسي على المولدات الكهربائية.

ولم تُسجَّل أي أسر متصلة بالشبكة الكهربائية الرئيسية في مدينة القامشلي أو مدينة الحسكة، الأمر الذي أسهم في انخفاض معدل توفر الكهرباء على مستوى المحافظة إلى وسيط قدره 8 ساعات فقط يوميًا.

وسيط عدد ساعات توفر الكهرباء يوميًا وقت جمع البيانات

المأوى

الخريطة 3: الأسر المتأثرة بفيضانات آذار 2026 (%)

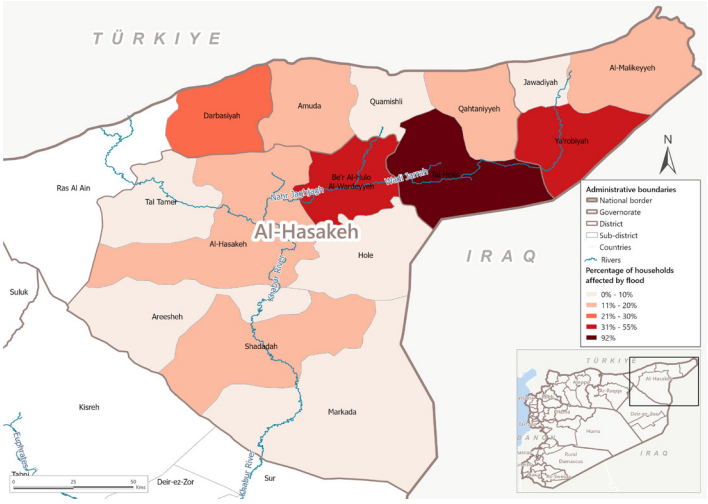

سجّلت محافظة الحسكة أعلى معدل لتضرر المساكن في شمال شرق سوريا، حيث أفادت 60% من الأسر بتعرض مساكنها لأحد أشكال الضرر، رغم أن معظم هذه الأضرار كانت طفيفة.
ويُعزى جزء كبير من هذه الأضرار إلى الأمطار الغزيرة والفيضانات التي شهدتها المنطقة على امتداد نهري الجغجغ والخابور خلال شهر آذار 2026. وكانت ناحية تل حميس من أكثر المناطق تضررًا، حيث أفادت 92% من الأسر بتأثرها بالفيضانات، والتي تسببت بشكل رئيسي في أضرار لحقت بالأسقف والنوافذ والجدران.
وتبرز هذه النتائج الأهمية المتزايدة للصدمات المرتبطة بالمناخ إلى جانب الاحتياجات السكنية الناجمة عن النزاع.
كما شكّلت أوضاع المأوى وقضايا السكن والأراضي والممتلكات (HLP) عوائق كبيرة أمام إيجاد حلول دائمة للنازحين داخليًا، الذين شكّلوا ربع الأسر في المحافظة. ومن بين النازحين المقيمين حاليًا في الحسكة، أفادت 80% من الأسر بتعرض مساكنها في مناطقها الأصلية لأضرار، بما في ذلك 39% أشارت إلى أضرار جسيمة أو انهيار كامل للمسكن.
إضافة إلى ذلك، أفادت 30% من الأسر النازحة داخليًا بأن مساكنها في مناطقها الأصلية كانت مشغولة من قبل آخرين دون موافقتها، الأمر الذي يزيد من تعقيد فرص العودة الطوعية.
وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن الأضرار الواسعة التي لحقت بالمساكن وقضايا الملكية غير المحسومة تمثل عقبات رئيسية أمام تحقيق الحلول الدائمة في محافظة الحسكة. وفي ظل هشاشة اتفاق وقف إطلاق النار واستمرار عملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة، سيظل إعادة تأهيل المساكن ومعالجة نزاعات السكن والأراضي والممتلكات أمرًا أساسيًا لتمكين عودة آمنة وطوعية وكريمة للسكان.

39% **من الأسر النازحة داخليًا في محافظة الحسكة أفادت بأن منازلها في مناطقها الأصلية تعرضت لأضرار جسيمة أو انهارت بالكامل.**

الصحة

النواحي التي سُجّلت فيها أدنى معدلات الوصول إلى الرعاية الصحية عند الحاجة، بحسب نسبة الأسر (%)

الناحية	من الأسر ٪
بير الحلو الوردية	48%
المالكية	82%
تل تمر	83%

ظل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في محافظة الحسكة مستقرًا نسبيًا بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026، حيث أفادت 87% من الأسر بأنها تمكنت من الحصول على الرعاية الصحية عند الحاجة.
ومع ذلك، شهدت أنماط الاعتماد على الخدمات الصحية تغيرًا ملحوظًا. فقد انخفضت نسبة الأسر التي تستخدم المرافق الصحية العامة بشكل حاد من 51% إلى 34%، وهو ما يُرجّح أن يكون مرتبطًا بالاضطرابات الناجمة عن عملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة الجارية. وفي المقابل، ازداد اعتماد الأسر على مقدمي الرعاية الصحية من القطاع الخاص ليصل إلى 87%.
ويتسق هذا التراجع مع بيانات نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS) التي تشير إلى وجود قيود وتحديات كبيرة تواجه النظام الصحي العام. وقد كانت خمسة من أصل ستة مستشفيات عامة في محافظة الحسكة تعمل بشكل جزئي فقط.

كانت خمسة من أصل ستة مستشفيات عامة في محافظة الحسكة تعمل بشكل جزئي فقط، في حين كان المستشفى السادس خارج الخدمة بالكامل. ومن بين 100 مركز للرعاية الصحية الأولية، كان 49 مركزًا غير عامل، بينما كانت المراكز المتبقية تعمل بشكل جزئي فقط. كما لم يكن سوى 31% من هذه المراكز مجهزًا بمولدات كهربائية تضمن استمرارية تقديم الخدمات. وتسلّط هذه الفجوات الضوء على استمرار هشاشة خدمات الرعاية الصحية العامة خلال المرحلة الانتقالية.

وظلت تكاليف العلاج العائق الأكثر شيوعًا أمام الوصول إلى الرعاية الصحية، حيث أبلغت 68% من الأسر عن تأثيرها على قدرتها على الحصول على الخدمات الصحية. وفي المقابل، انخفضت نسبة الأسر التي أشارت إلى طول فترات الانتظار كعائق من 51% إلى 21%، كما تراجعت نسبة الإبلاغ عن عدم توفر الخدمات الصحية من 37% إلى 7%.

وقد تعكس هذه التحسينات جزئيًا التحول المتزايد نحو الاعتماد على مقدمي الخدمات الصحية في القطاع الخاص، أكثر من كونها نتيجة لتحسن القدرة الاستيعابية للقطاع الصحي العام. إلا أن هذا التحول قد يترتب عليه أعباء مالية إضافية، إذ لا تزال تكاليف العلاج تمثل عائقًا رئيسيًا، في حين أضافت تكاليف النقل (14%) مزيدًا من الضغوط على إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية.

وبشكل عام، لا يزال النظام الصحي في محافظة الحسكة شديد الهشاشة في ظل بطء عملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة وعدم انتظامها. ومع محدودية قدرات القطاع الصحي العام وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص، أصبحت إمكانية الحصول على الرعاية الصحية تعتمد بدرجة متزايدة على قدرة الأسر على تحمل التكاليف. ولذلك، سيظل استمرار الدعم الإنساني للقطاع الصحي، إلى جانب إعادة تأهيل ودمج خدمات الصحة العامة، أمرًا بالغ الأهمية لضمان وصول عادل ومنصف إلى الرعاية الصحية خلال المرحلة الانتقالية.

التغذية

شهد الوصول إلى خدمات التغذية للأسر التي تحتاج إلى الدعم، بما في ذلك علاج سوء التغذية، وإعطاء أدوية مكافحة الديدان، وتوفير مكملات فيتامين (أ)، تحسنًا ملحوظًا في محافظة الحسكة، حيث ارتفعت نسبة الأسر القادرة على الوصول إلى هذه الخدمات من 4% فقط في تشرين الأول 2025 إلى 34% في أيار 2026.

ورغم هذا التقدم، ظل ثلثا الأسر التي تحتاج إلى خدمات التغذية غير قادرة على الوصول إليها. كما اختلفت مستويات الوصول بين الفئات السكانية، حيث سُجلت أدنى معدلات الوصول بين العائدين (29%) والنازحين داخليًا (38%) مقارنة بـ المقيمين (40%) والعائدين من اللجوء (65%).

كما تراجعت معدلات الأمراض المبلغ عنها بين الأطفال بشكل ملحوظ، إذ انخفضت نسبة الأسر التي أفادت بوجود مرض لدى الأطفال دون سن الخامسة خلال الأسبوعين السابقين لجمع البيانات من 57% في تشرين الأول إلى 33% في أيار.

وكانت الحمى والإسهال والسعال أكثر الأعراض التي جرى الإبلاغ عنها.

وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض يُعد مؤشرًا إيجابيًا، فإنه لا ينبغي إرجاعه حصريًا إلى تحسن الوصول إلى خدمات التغذية، إذ تتأثر صحة الأطفال بمجموعة واسعة من العوامل، بما في ذلك العوامل الموسمية، وخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية (WASH)، وظروف المعيشة. كما تزامن تقييم شهر تشرين الأول مع بداية فصل الطقس البارد، وهو ما قد يفسر جزئيًا ارتفاع معدلات الأمراض المسجلة خلال جولة التقييم السابقة.

الأمن الغذائي

شهد الإنتاج الزراعي في محافظة الحسكة تحسنًا ملحوظًا عقب موجة الجفاف الشديدة التي سادت خلال موسم 2024-2025. فقد أسهمت كميات الأمطار الأكثر وفرة خلال موسم الأمطار 2025-2026 في تحسين ظروف الزراعة، حيث أفادت 91% من الأسر المنخرطة في إنتاج المحاصيل بأن حصادها كان أكبر مقارنة بالسنوات السابقة.

إلا أن هذه الأمطار نفسها تسببت في فيضانات محلية على امتداد نهري الخابور والجغجغ خلال آذار 2026، مما أدى إلى تضرر الأراضي الزراعية وأبرز التأثير المزدوج للظروف المناخية على الزراعة وسبل العيش الريفية.

ورغم تحسن الإنتاج الزراعي، لم ينعكس ذلك بصورة مباشرة على الأمن الغذائي للأسر، إذ إن النشاط الزراعي يُعد مصدرًا للدخل أكثر من كونه مصدرًا للاستهلاك الذاتي. فقد اعتمدت 11% فقط من الأسر على إنتاجها الزراعي كمصدر رئيسي للغذاء، بينما اعتمدت 92% من الأسر بشكل أساسي على شراء الغذاء من الأسواق، مما جعلها عرضة لتقلبات الأسعار.

ومنذ شباط، ارتفعت أسعار المواد الغذائية في شمال شرق سوريا بنحو 5%، بما في ذلك زيادة بنسبة 25% في أسعار الخبز، الأمر الذي فرض مزيدًا من الضغوط على القدرة الشرائية للأسر.

وبوجه عام، أفادت 94% من الأسر بأنها حققت درجة مقبولة من مؤشر استهلاك الغذاء (FCS). إلا أن مؤشر استراتيجيات التأقلم المخفّضة (rCSI) رسم صورة أكثر إثارة للقلق، حيث أبلغت 70% من الأسر عن مستويات متوسطة أو مرتفعة من هذا المؤشر، وهي النسبة الأعلى بين محافظات شمال شرق سوريا.

وكانت الاعتماد على أطعمة أقل تفضيلًا أكثر استراتيجيات التأقلم شيوعًا، حيث استخدمتها الأسر بوسيط بلغ 3 أيام أسبوعيًا. كما كانت المستويات المرتفعة من مؤشر rCSI أكثر انتشارًا بين النازحين داخليًا (9%) والعائدين (8%).

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن تحسن معدلات هطول الأمطار أسهم في تعافي الإنتاج الزراعي بصورة قوية في محافظة الحسكة، إلا أن هذا التحسن لم يترجم بعد إلى تحسن مماثل في الأمن الغذائي للأسر. ويعزى ذلك إلى استمرار الاعتماد على الأسواق لتأمين الغذاء، وارتفاع الأسعار، واللجوء الواسع إلى استراتيجيات التأقلم المرتبطة بالغذاء. لذلك، سيظل تعزيز القدرة الشرائية للأسر ودعم سبل العيش الزراعية من الأولويات المهمة، في حين تؤكد فيضانات شهر آذار الحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التقلبات المناخية المتزايدة.

مؤشر استهلاك الغذاء (FCS)، كنسبة مئوية من الأسر

مقبول	حدّي	ضعيف
94%	5%	1%

أعلى 3 نواحٍ من حيث معدلات ارتفاع مؤشر استراتيجيات التأقلم المخفّضة (rCSI)، بحسب نسبة الأسر (%)

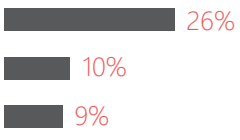

مؤشر استراتيجيات التأقلم المخفّضة (rCSI)، كنسبة مئوية من الأسر

منخفض	متوسط	عالي
30%	63%	7%

REACH Informing more effective humanitarian action

سبل العيش

مؤشر استراتيجيات التأقلم المرتبطة بسبل العيش لتلبية الاحتياجات الأساسية (LCSI-EN)، كنسبة مئوية من الأسر

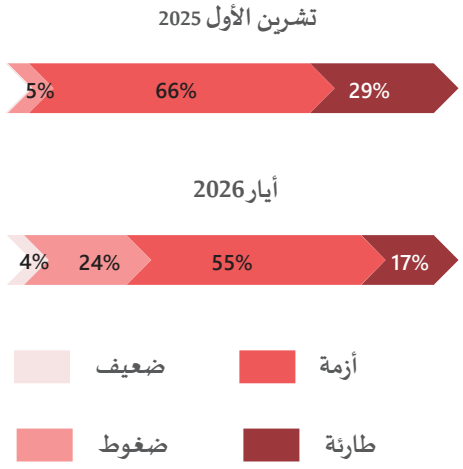

مقارنةً بتشرين الأول 2025، انخفضت نسبة الأسر التي تلجأ إلى استراتيجيات التأقلم الطارئة لتلبية احتياجاتها الأساسية، وفقًا لمؤشر استراتيجيات التأقلم المرتبطة بسبل العيش لتلبية الاحتياجات الأساسية (LCSI-EN)، من 29% إلى 17% في أيار 2026.

وكان اللجوء إلى استراتيجيات التأقلم الطارئة أكثر انتشارًا بين العائدين من اللجوء (35%)، الذين سجلوا أيضًا أعلى معدلات الهجرة غير النظامية (15%) والزواج المبكر للأطفال (10%) كوسائل لتلبية الاحتياجات الأساسية.

ورغم هذه التحسينات النسبية، أفادت 78% من الأسر بأنها غير قادرة أو قادرة جزئيًا فقط على تلبية احتياجاتها الأساسية. وكانت ارتفاع الأسعار (98%) ونقص فرص العمل (63%) أكثر العوائق التي أُبلغ عنها.

كما تعرضت القدرة الشرائية للأسر لمزيد من الضغوط. فقد انخفض متوسط الدخل الشهري الوسيط المبلغ عنه بنسبة 14.8% بين تشرين الأول 2025 وأيار 2026، في حين ارتفعت سلة الحد الأدنى للإنفاق الضروري للبقاء (SMEB) بنسبة 11.4%، مما أدى إلى تقلص الفجوة بين الدخل الوسيط والـ SMEB بنسبة 93%. ومع أن ارتفاع تكاليف المعيشة أسهم بوضوح في هذا الضغط، ينبغي تفسير انخفاض الدخل المُبلغ عنه أيضًا في ضوء التغيرات الموسمية في مصادر دخل الأسر.

وتشير مصادر دخل الأسر إلى تزايد الهشاشة الاقتصادية. فقد انخفضت نسبة الأسر التي تعتمد على الإنتاج الزراعي الخاص كمصدر للدخل من 34% إلى 12%. ومع ذلك، ينبغي النظر إلى هذا الانخفاض في سياق جمع البيانات في نهاية موسم الشح الغذائي (Lean Season)، وهي الفترة التي تكون فيها الإيرادات الزراعية عادةً في أدنى مستوياتها.

الأكثر إثارة للقلق هو الانخفاض الكبير في الدخل الناتج عن العمل بأجر من 65% إلى 44%. وقد يعكس ذلك جزئيًا الاضطرابات المرتبطة بعملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة، بما في ذلك التغيرات في وظائف القطاع العام، إلى جانب تراجع فرص العمل لدى المنظمات غير الحكومية نتيجة تخفيضات التمويل الإنساني وإغلاق المخيمات.

كما تراجعت الحوالات المالية من 30% إلى 18%، وهو ما قد يرتبط بزيادة عودة اللاجئين. وفي المقابل، ارتفع الاعتماد على القروض بشكل حاد من 6% إلى 28%، بينما ظل الاعتماد على المساعدات الإنسانية محدودًا نسبيًا، حيث انخفض من 4% إلى 3%.

وبشكل عام، تشير هذه التغيرات إلى تزايد الهشاشة الاقتصادية في محافظة الحسكة. ففي ظل عملية دمج حكومي لا تزال هشة وغير متوازنة، يؤدي تراجع مصادر الدخل المستدامة، وتزايد الاعتماد على القروض، واستمرار الضغوط الاقتصادية الأوسع إلى إضعاف قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، كما يهدد بتقويض قدرتها على الصمود خلال هذه المرحلة الانتقالية غير المستقرة.

مقارنة بين الدخل الشهري الوسيط وسلة الحد الأدنى لنفقات البقاء (SMEB) في تشرين الأول 2025 وأيار 2026 (بالليرة السورية القديمة)

	تشرين الأول 2025	أيار 2026	التغيّر
الدخل	2,700,000	2,300,000	-14.8% ▼
SMEB	1,955,912	2,178,889	+11.4% ▲

الحماية والذخائر غير المنفجرة (UXO)

شهدت أوضاع الحماية في محافظة الحسكة تدهورًا حادًا بين تشرين الأول 2025 وأيار 2026 في ظل اتفاق وقف إطلاق النار واستمرار عملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة.

فقد ارتفعت نسبة الأسر التي أفادت بوجود تهديدات تؤثر على قدرتها على الوصول إلى الموارد أو فرص كسب العيش اللازمة لتلبية احتياجاتها الأساسية خلال الأشهر الثلاثة السابقة من 9% فقط إلى 68%.

ويرتبط هذا التدهور بشكل رئيسي بارتفاع مستويات العنف (19%)، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي (39%)، إضافة إلى التمييز (8%).

كما اتبعت مخاوف الحماية التي تؤثر على النساء والفتيات الاتجاه التصاعدي نفسه. فقد ارتفعت نسبة الأسر التي أفادت بأن النساء والفتيات يتجنبن بعض المناطق داخل مجتمعاتهن المحلية بسبب المخاوف الأمنية من 13% إلى 39%.

ومن بين الأسر المتأثرة، كانت الأسواق أكثر المواقع التي يتم تجنبها شيوعًا، حيث أبلغت 88% من هذه الأسر عن تجنب النساء والفتيات الذهاب إليها. وقد يحد ذلك من إمكانية وصولهن إلى فرص كسب العيش والأسواق والخدمات الأساسية الأخرى، مما يزيد من حدة التحديات المرتبطة بالحماية والاستقلال الاقتصادي.

الخريطة 4: الأسر التي أفادت بوجود تهديدات تؤثر على قدرتها على الوصول إلى الموارد أو سبل العيش اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، حسب الناحية

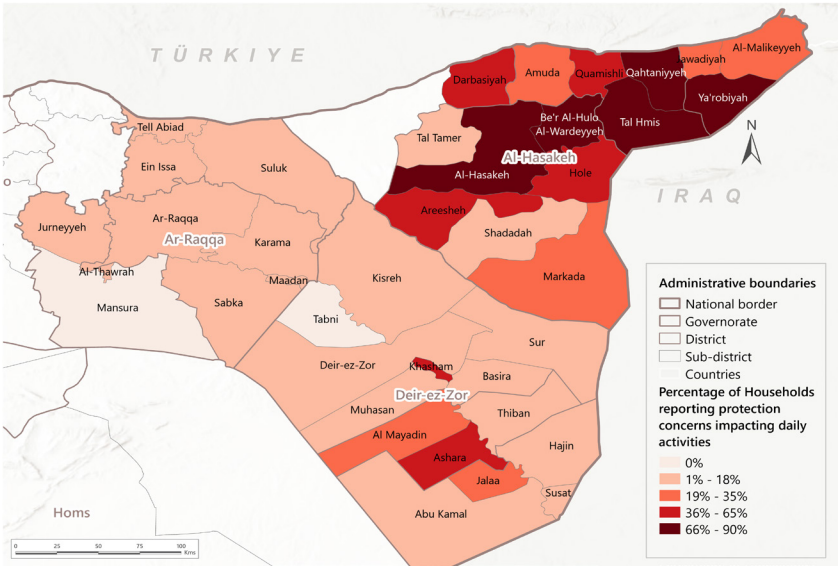

REACH Informing more effective humanitarian action

في الوقت نفسه، شهدت بعض مؤشرات الحماية تحسنًا. فقد ارتفعت نسبة الأسر التي أفادت بقدرتها على التنقل بحرية دون مخاوف تتعلق بالحماية بشكل ملحوظ من 2% فقط إلى 52%.

ومع ذلك، استمرت نحو نصف الأسر في مواجهة قيود على الحركة، وكانت هذه القيود أكثر شيوعًا بين النازحين داخليًا (57%) والعائدين من اللجوء (56%).

كما تحسن الوصول إلى الوثائق المدنية ليصل إلى 82%. إلا أن فرق التقييم والشركاء المنفذين أشاروا إلى أن هذه النسبة قد تكون أعلى من مستوى الوصول الفعلي على أرض الواقع، ولذلك ينبغي التعامل معها بحذر.

وبخصوص التلوث بالذخائر المتفجرة، أفادت 1% فقط من الأسر في محافظة الحسكة بوجود تلوث بالذخائر المتفجرة، وهي نسبة أقل بكثير من المسجلة في دير الزور (19%) والرقة (4%). ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون هذه النسبة أقل من الحجم الحقيقي للمشكلة بسبب عدم توفر بيانات من رأس العين/سري كانيه، ولذلك ينبغي تفسير هذه النتائج بحذر.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى وجود بيئة حماية معقدة وهشة. فعلى الرغم من التحسن الظاهر في حرية التنقل والوصول إلى الخدمات الإدارية، فإن تصاعد مستويات العنف والتمييز ومخاوف الحماية التي تؤثر على النساء والفتيات يدل على أن زيادة القدرة على الحركة لم تترجم بالضرورة إلى زيادة في مستويات الأمان.

وفي ظل بطء عملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بها، سيظل تعزيز حماية المدنيين أمرًا بالغ الأهمية لضمان وصول آمن ومنصف إلى سبل العيش والخدمات الأساسية، مع ضمان أن تتم عودة النازحين داخليًا بصورة طوعية وآمنة وكريمة.

المساءلة تجاه السكان المتأثرين (AAP)

أهم ثلاثة احتياجات ذات أولوية مُبلّغ عنها، بحسب نسبة الأسر (%)

1 سبل العيش (72%)

2 الغذاء (45%)

3 المياه (30%)

ظلت سبل العيش الاحتياج الأكثر أولوية في محافظة الحسكة خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول 2025 وأيار 2026، حيث أفادت 52% من الأسر بأنها تمثل احتياجها الرئيسي، مما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية. كما ظل الغذاء من أبرز الاحتياجات، رغم انخفاض نسبة الأسر التي اعتبرته أولوية من 56% إلى 45%.

وفي الوقت نفسه، انخفضت أولوية مياه الشرب من 40% إلى 30%، لكنها انتقلت إلى المرتبة الثالثة متجاوزةً الصحة كأولوية للأسر، وهو ما يبرز استمرار حدة انعدام الأمن المائي رغم بعض التحسن المحدود.

كما انعكست الضغوط المالية على ارتفاع أهمية سداد الديون، الذي أُبلغ عنه كأولوية من قبل 36% من الأسر. في المقابل، كانت الكهرباء (13%) والمأوى (10%) أقل الاحتياجات التي جرى تصنيفها كأولوية.

وبشكل عام، تؤكد النتائج الأهمية المحورية لكل من سبل العيش والقدرة الشرائية للأسر في محافظة الحسكة، في حين يبرز استمرار الطلب على الغذاء وتخفيف أعباء الديون وتحسين الوصول إلى المياه حجم الضغوط المتعددة التي تواجهها الأسر في ظل عملية دمج حكومي لا تزال مجزأة وغير مكتملة.

وعند سؤال الأسر عن الجهة الأكثر قدرة على تلبية احتياجاتها ذات الأولوية، جاءت المنظمات الإنسانية في المرتبة الأولى بنسبة 44%، مقارنة بـ الحكومة المركزية (26%) والسلطات المحلية (12%).

وأرجع المشاركون هذا التفضيل بشكل رئيسي إلى الموارد المتاحة لدى المنظمات الإنسانية وسرعة استجابتها.

أما فيما يتعلق بأشكال الدعم المفضلة، فقد جاءت: المساعدات النقدية: 95% , المساعدات الغذائية العينية: 67% الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم: 25%

وتعكس هذه النتائج استمرار الطلب على أشكال الدعم المرنة التي تتيح للأسر تلبية احتياجاتها وأولوياتها المختلفة بصورة أكثر فعالية.

وفيما يتعلق بآفاق التعافي في مجال سبل العيش، أفادت 38% من الأسر بأنها تعطي الأولوية للدعم الموجّه للأنشطة التجارية، مما يؤكد أهمية تعزيز الأسواق المحلية والأنشطة التجارية كمصادر رئيسية للتشغيل والدخل.كما حدّدت الأسر مجموعة من العوامل الأساسية التي من شأنها دعم التعافي الاقتصادي، وهي:

الوصول إلى التمويل: 99% , الحصول على الأصول والمعدات الإنتاجية: 68% , التدريب المهني: 40% , إعادة تأهيل البنية التحتية: 30%

وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أهمية استكمال المساعدات الإنسانية بتدخلات طويلة الأمد في مجال سبل العيش، من شأنها: توسيع فرص الوصول إلى التمويل. تيسير الحصول على الأصول ووسائل الإنتاج. إعادة تنشيط الأسواق والأنشطة الاقتصادية المحلية. خلق فرص دخل أكثر استدامة للأسر.

ومع ذلك، قد يكون الانتقال نحو التعافي طويل الأمد أكثر صعوبة في محافظة الحسكة، حيث لا تزال عملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة في مراحلها الأولى. كما أن تنفيذ التدخلات الإنسانية وبرامج التعافي يتطلب تنسيقًا بين سلطات وجهات متعددة، وهو ما قد يشكل تحديًا إضافيًا أمام جهود التعافي والتنمية المستدامة.

الخلاصة وانعكاسات النتائج على الاستجابة الإنسانية

تمثل عملية دمج مؤسسات الإدارة والحوكمة مع الحكومة خطوة مهمة نحو التعافي في محافظة الحسكة، إلا أن التقدم المحرز لا يزال بطيئًا وغير متكافئ وهشًا. وفي الوقت نفسه، تواصل الفجوات المستمرة في الخدمات الأساسية، والضغوط الاقتصادية المتزايدة، ومخاوف الحماية الكبيرة، دفع مستويات مرتفعة من الاحتياجات الإنسانية.

ونتيجة لذلك، ستظل المساعدات الإنسانية المستمرة ضرورية لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان. غير أن هذه المساعدات يجب أن تُستكمل بجهود طويلة الأمد تهدف إلى:

استعادة وتحسين الخدمات العامة الأساسية, تعزيز حماية المدنيين والفئات الأكثر عرضة للمخاطر, دعم الحلول الدائمة للنازحين والسكان المتضررين من النزاع, ضمان أن تتم أي عمليات عودة بشكل طوعي وآمن وكريم.

وتؤكد النتائج أن تحقيق تعافٍ مستدام في محافظة الحسكة سيتطلب الجمع بين الاستجابة الإنسانية الفورية والاستثمارات طويلة الأجل التي تعزز الصمود، وتدعم الاستقرار، وتوفر فرصًا حقيقية للتعافي والتنمية.

نظرة عامة على المنهجية والقيود

يُعد تحديث احتياجات شمال شرق سوريا تقييمًا شاملًا ومتعدد القطاعات تم تطويره بالتشاور مع الشركاء العاملين في القطاعات الإنسانية، بهدف دعم تخطيط الاستجابة الإنسانية وبرامج التعافي المبكر في مناطق شمال شرق سوريا. شمل التقييم 3,235 أسرة موزعة على 763 مجتمعًا محليًا ضمن 39 ناحية في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة.

اعتمد التقييم تصميم معاينة طبقية عنقودية من مرحلتين لإنتاج تقديرات تمثيلية على مستويين:

مستوى الناحية (المستوى الإداري الثالث - Admin 3).

مستوى الفئات السكانية الرئيسية داخل كل محافظة، وهي:المقيمون,النازحون , داخليًا, العائدون ,العائدون من اللجوء.

تم إعداد إطار المعاينة استنادًا إلى بيانات تقييم تتبع النزوح والحركة السكانية (IOM-DTM) وتقييم خط الأساس للسكان لشهر تشرين الأول 2025، مع احتساب أعداد الأسر باستخدام متوسط حجم الأسرة الخاص بكل ناحية.

صُممت منهجية المعاينة لتحقيق هدفين متكاملين:

إنتاج تقديرات تمثيلية على مستوى النواحي.

تمكين إجراء تحليلات تمثيلية للفئات السكانية الأربع الرئيسية على مستوى المحافظات. ولتحقيق ذلك، جرى احتساب أحجام العينات المطلوبة بشكل منفصل لكل من التمثيل الجغرافي وتمثيل الفئات السكانية، ثم تم اعتماد الحجم الأكبر للعينة لكل مجموعة تجمع بين الناحية والفئة السكانية.

واختيرت المجتمعات المحلية باستخدام أسلوب الاختيار المتناسب مع حجم السكان (Probability Proportional to Size - PPS)، ثم جرى اختيار الأسر عشوائيًا داخل المجتمعات المشمولة بالعينة. واستهدفت الدراسة تحقيق مستوى ثقة قدره 90% وهامش خطأ بنسبة 10%. جُمعت البيانات من خلال مقابلات مباشرة وجهًا لوجه مع الأسر باستخدام منصة KoBoToolbox واستبيانات منظمة تم تطويرها بالتشاور مع شركاء القطاعات الإنسانية.

ينبغي تفسير النتائج في ضوء القيود التالية:

القابلية للمقارنة: بينما يدعم استخدام منهجية المعاينة نفسها وإطار السكان نفسه إمكانية المقارنة مع تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات (MSNA) لشهر تشرين الأول 2025، ينبغي تفسير النتائج على أنها اتجاهات إرشادية وليست تغييرات تم اختبارها إحصائيًا، لأن التقييم يستخدم معاينة مقطعية متكررة بدلًا من متابعة الأسر نفسها بمرور الوقت.

التغطية: استُبعدت نتائج عين العرب (حلب) من صحيفة الحقائق هذه لأن قيود الوصول حالت دون جمع عينة تمثيلية. وكانت رأس العين (الحسكة) غير قابلة للوصول أثناء جمع البيانات، ولذلك استُبعدت من التقييم.

التوقيت: انتهى جمع البيانات قبل الفيضانات التي حدثت في أواخر أيار 2026 على طول نهر الفرات والتي أثرت على دير الزور والرقة. وبالتالي، فإن النتائج لا تعكس آثار هذه الفيضانات.

يرجى الرجوع إلى الشروط المرجعية (Terms of Reference) ومجموعة البيانات والتحليل (Dataset and Analysis) لمزيد من التفاصيل.

تغطية التقييم

الناحية	المجتمعات التي شملها التقييم	الأسر التي شملها التقييم	ربّة الأسرة أنثى	ربّ الأسرة ذكر
الحسكة	28	114	9%	91%
تل تمر	23	76	11%	89%
الشدادي	32	138	4%	96%
مركدة	31	73	10%	90%
بير الحلو الوردية	18	71	13%	87%
العريشة	6	38	18%	82%
الهول	15	78	12%	88%
القامشلي	26	117	9%	91%
تل حميس	42	77	0%	100%
عامودا	12	82	7%	93%
القحطانية	34	74	1%	99%
المالكية	25	88	1%	99%
الجوادية	23	75	4%	96%
اليعربية	32	71	0%	100%
رأس العين	0	0	-	-
الدرباسية	18	79	10%	90%
المجموع	152	1,251	7%	93%

عن REACH

تُيسّر مبادرة REACH تطوير أدوات ومنتجات المعلومات التي تعزز قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة في سياقات الطوارئ والتعافي والتنمية. وتشمل المنهجيات التي تستخدمها REACH جمع البيانات الأولية والتحليل المعمق، وتُنفَّذ جميع الأنشطة من خلال آليات التنسيق الإنساني المشتركة بين الوكالات. وتُعد REACH مبادرة مشتركة بين IMPACT Initiatives وACTED ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - برنامج التطبيقات التشغيلية للأقمار الصناعية (UNITAR-UNOSAT).

REACH Informing more effective humanitarian action

ملاحظات ختامية:

1 كان ملف الاحتياجات في سوريا لعام 2025 تقييمًا متعدد القطاعات على مستوى البلاد، ولم يُنشر، وقد صُمم لتوفير نتائج تمثيلية على مستوى النواحي ودعم تحليل الاحتياجات بين القطاعات والتخطيط الإنساني.

2 تُعرّف فرقة العمل المعنية بالنازحين داخليًا "المقيمين" بأنهم الأفراد أو مجموعات الأشخاص الذين يقيمون حاليًا في مجتمعاتهم الأصلية، أو في مجتمعات إقامتهم الدائمة قبل الأزمة السورية. ويشمل ذلك السكان الذين لم يتعرضوا للنزوح مطلقًا، وكذلك السكان الذين نزحوا سابقًا وعادوا إلى مجتمعاتهم خلال السنوات السابقة. وتشكل هذه الفئة السكانية عمومًا الأفراد الموجودين في المجتمع المحلي الذين لا يُصنَّفون كنازحين داخليًا أو عائدين.

3 فرقة عمل تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM Cluster)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وIMPACT REACH، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). 2025. مسح نوايا حركة النازحين داخليًا - سوريا. تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

4 مقياس تجارب انعدام الأمن المائي على مستوى الأسرة (HWISE-4) هو مقياس مُعتمد مكوّن من أربعة بنود يُستخدم لقياس انعدام الأمن المائي على مستوى الأسرة استنادًا إلى التجارب خلال الأسابيع الأربعة السابقة.

5 وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية ومنظمة الصحة العالمية (WHO). نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS) لعام 2025. 2021-2025.

6 IMPACT REACH. مبادرة الرصد المشترك للأسواق (JMMI) - سوريا. أيار/مايو 2026.

7 شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET). 2026. انعدام الأمن والجفاف والقيود الاقتصادية تدفع نحو نتائج تتوافق مع مستوى الأزمة - سوريا. شباط/فبراير 2026.

8 يقيس مؤشر استهلاك الغذاء (FCS) الجودة الحالية للنظام الغذائي للأسرة وتنوعه، استنادًا إلى مدى تكرار استهلاك مجموعات غذائية مختلفة خلال الأيام السبعة السابقة.

9 يقيس مؤشر استراتيجيات التأقلم المخفّضة (rCSI) السلوكيات التي تستخدمها الأسر عندما لا يتوفر لديها ما يكفي من الغذاء، مثل تقليل حجم الوجبات، أو تناول أطعمة أقل تفضيلًا، أو استعارة الغذاء، وذلك عادة خلال الأيام السبعة السابقة. وتشمل استراتيجيات التأقلم: الاعتماد على أطعمة أقل تفضيلًا أو أقل تكلفة، واستعارة الغذاء، وتقليل حجم الوجبات، وتقليل استهلاك البالغين للطعام كي يتمكن الأطفال الصغار من الأكل، وتقليل عدد الوجبات اليومية.

10 مؤشر استراتيجيات التأقلم المرتبطة بسبل العيش لتلبية الاحتياجات الأساسية (LCSI-EN) هو مؤشر معياري للأمن الغذائي يقيس استخدام الأسر لاستراتيجيات التأقلم المرتبطة بسبل العيش لتلبية احتياجاتها الأساسية، حيث تُصنّف الاستراتيجيات إلى ضغوط أو أزمة أو طارئة بحسب مستوى شدتها. وتشمل الاستراتيجيات الطارئة الشائعة الهجرة غير النظامية أو الانخراط في أنشطة تمس الكرامة الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الأساسية. وتشمل استراتيجيات الأزمة الشائعة بيع الأصول الإنتاجية أو عمل الأطفال (دون سن 15 عامًا) للمساهمة في دخل الأسرة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية.

11 سلة الحد الأدنى لنفقات البقاء (SMEB) هي أداة صممها فريق العمل الفني للاستجابات القائمة على النقد (CBR-TWG) لشمال سوريا. وقد صُممت كمؤشر لتكلفة الحد الأدنى من المواد الملائمة ثقافيًا التي تحتاجها أسرة مكونة من 6 أفراد للبقاء على قيد الحياة لمدة شهر واحد، مع تلبية المعايير الأساسية للغذاء المغذي واستخدام المياه والنظافة الصحية في شمال سوريا.

12 جميع مصادر الدخل باستثناء القروض والمساعدات الإنسانية.

13. التلوث بالذخائر غير المنفجرة (UXO): نسبة الأسر التي أفادت بوجود مناطق داخل مجتمعها المحلي أو بالقرب منه يُشتبه باحتوائها على ألغام أرضية أو ذخائر غير منفجرة وقت جمع البيانات.

14. كان بإمكان المستجيبين اختيار أكثر من إجابة واحدة لهذا السؤال.